الصحافة العربية: خطة قطر لتوليد الكهرباء في سوريا مهددة بالفشل

تشكل خطة قطر الاستثمارية في قطاع الكهرباء السوري، رغم ضخامتها، اختبارا حقيقيا لقدرة الدولة السورية على تهيئة بيئة آمنة وجاذبة لإعادة الإعمار. ففي ظل دمار واسع لشبكة الكهرباء وانتشار السرقات المسلحة، تبدو مشاريع التوليد الجديدة طموحة لكنها مهددة بالفشل ما لم تُرفق بإصلاح أمني ومؤسساتي عاجل.

تعهدت قطر بالمساعدة في إعادة إعمار سوريا التي مزقتها الحرب، إلا أن خططها لإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء بما يقدر بسبعة مليارات دولار لن تعني الكثير ما لم تسرع حكومة دمشق المتعثرة ماليا في منع العصابات المسلحة من نهب كابلات التيار وإصلاح الشبكة.

وتتضمن صفقة أعلنها تحالف دولي بقيادة شركة أورباكون القابضة القطرية الأسبوع الماضي خططا لتوسيع قدرة سوريا على توليد الكهرباء بشكل هائل. وتمثل الصفقة أكبر استثمار أجنبي في سوريا يُكشف عنه منذ أن أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب على نحو مفاجئ الشهر الماضي رفع العقوبات الأميركية عن دمشق.

وبالنسبة إلى الإسلاميين الذين أطاحوا بالرئيس السابق بشار الأسد في ديسمبر، فإن هذه خطوة أساسية باتجاه تشييد البنية التحتية في سوريا في وقت يسعون فيه إلى إنعاش الاقتصاد وبث روح الأمل في السكان المنهكين من صراع دام 14 عاما.

وحتى يشعر السوريون بثمار تلك الجهود، يتعين على الحكومة أولا إصلاح شبكة نقل الكهرباء. فقد أدت سنوات الإهمال إلى إحداث أضرار هائلة بشبكة مترامية الأطراف من محطات المحولات والأبراج، فيما يواصل اللصوص سرقة الكابلات وغيرها من المكونات. وأصبح ثلثا الشبكة إما مدمرا بالكامل أو في حاجة إلى إصلاحات كبيرة، وقدّرت وزارة الطاقة فاتورة الإصلاح حاليا بما يصل إلى 5.5 مليار دولار، وهي أموال لا تملكها الدولة ما يعني أن هناك حاجة للبحث عن استثمار خاص أو مانحين آخرين.

وقال وزير الطاقة محمد البشير إن المشاريع التي تقودها قطر هي "أربع محطات غازية بقدرة 4000 ميغاواط ومحطة طاقة شمسية بقدرة ألف ميغاواط. فالمدة المقدرة للمشروع بالنسبة إلى السولار (المحطة الشمسية) حوالي سنة وثمانية أشهر أما بالنسبة إلى المحطات الغازية فالمدة المتوقعة والمدة المتفق عليها ثلاثة سنوات ونصف السنة." وأضاف البشير أن الحكومة ربما تستكمل إعادة تأهيل الشبكة خلال تلك الفترة.

وقبل عام 2011، كانت الشبكة تغطي 99 في المئة من احتياجات السوريين. أما اليوم، فهي تولد أقل من خُمس إنتاج ما قبل الحرب، ويتعرض معظمه للسرقة. وبالإضافة إلى سرقة الكابلات والمكونات الأخرى، يسرق أفراد التيار أيضا. وبذلك يحصل السوريون على الكهرباء من الشبكة لساعات قليلة فقط يوميا حتى في دمشق التي يمتلئ هواؤها برائحة العوادم الناتجة عن مولدات الكهرباء.

ووسط محدودية تغذية الكهرباء، يعمل السوريون على تكييف نشاطاتهم اليومية بما يتوافق مع جدول تقنين الكهرباء، وغالبا ما يستيقظون مبكرا لغسل الملابس عندما تكون الكهرباء متوفرة على سبيل المثال، قبل أن يعودوا إلى النوم.

ودون إمدادات كهربائية يمكن الاعتماد عليها، يمثل تبريد الطعام مشكلة أخرى ما يجبر الأسر على شراء وطهي ما يكفي من الطعام الطازج يوما بيوم. وهذه المشكلة واحدة من أبرز المشكلات التي تؤرق الرئيس السوري أحمد الشرع في سعيه لإنعاش الاقتصاد. وتواجه الحكومة، التي ظلت تقوضها العقوبات حتى الشهر الماضي، صعوبة في إحكام قبضتها على الأوضاع مع انتشار الجماعات المسلحة في أنحاء البلاد.

وخلال الفوضى التي أعقبت سقوط الأسد، أسقط لصوص أبراجا لنقل التيار في أنحاء البلاد وسرقوا الكابلات من أجل بيع النحاس والألمنيوم في السوق السوداء. وبالقرب من محطة دير علي الواقعة جنوبي دمشق والتي تعد أكبر محطة لتوليد الكهرباء في سوريا، تتدلى الكابلات المقطوعة من أبراج نقل التيار التي أصبحت مفصولة حاليا.

وقال خالد أبودي مدير المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء "بدأنا بصيانة تسعة أبراج مدمرة بشكل كامل إلى حين الانتهاء من نصب الأبراج، تفاجأنا بحصول سرقة على بعد مسافة 20 كيلومترا أو 30 كيومترا من مكان العطل الأول والتعدي على خط النقل. أصرّينا على عملية صيانة هذا الخط. بدأنا بصيانة هذا الخط، ولم نشارف على الانتهاء إلا وتم التعرض لسرقة من مكان يبعد بمسافة تقريبا 40 أو 45 كليومترا. حتى تاريخ اليوم لم نتمكن من وضعه بالخدمة نتيجة أن ورشتنا تعمل في مكان والتعدي على الخط يكون في مكان آخر."

وأضاف أن كابلات تمتد لأكثر من 80 كيلومترا في جنوب سوريا تعرضت للنهب منذ سقوط الأسد، مشيرا إلى أن أعمال النهب في شرق سوريا أحبطت جهودا لاستعادة خط نقل رئيسي. وذكر أن قوات الأمن تساعد الآن في تأمين الخط. ومضى يقول "لكننا نتحدث عن 280 كيلومترا من الخطوط" ومن ثم لا يمكن توفير تأمين لكل هذه الخطوط الممتدة.

وقال أحمد الأخرس، الذي يقود جهود ترميم الشبكة في الجنوب، إن فرقه كثيرا ما تشهد عمليات نهب لكنها تعجز عن التدخل لأن اللصوص عادة ما يكونون مسلحين. وأضاف أن المستودعات شبه فارغة موضحا أنه جرت سرقة 130 طنا من موصلات الألمنيوم عالي الجهد خلال الأشهر الماضية بين مدينتي السويداء ودرعا.

ويقول غياث بلال الخبير في قطاع الكهرباء في البلاد إن سوريا بالطبع تخطو خطواتها الأولى في التعافي من الحرب، وبالتالي تظل وجهة عالية المخاطر للمستثمرين، وتفتقر إلى مقومات أساسية مثل العمالة المستقرة والقطاع المصرفي الفعال والأمن.

وأضاف أن اضطراب الأمن وضعف السيطرة على الأراضي يعرقلان محاولات الحكومة لإصلاح الشبكة. وقال البشير وزير الطاقة إن الحكومة تعول على القطاع الخاص للاضطلاع بدور ريادي في إصلاح الشبكة مع إمكانية دخول الشركات في شراكة مع الدولة كمتعاقدين.

وبموجب مثل هذه الشراكات، يمكن أن تبيع هذه الشركات الطاقة للمستهلكين وتسترد استثماراتها. ومنذ

إعلان ترامب عن رفع العقوبات، أبدت شركات صينية وأميركية وقطرية وتركية اهتماما بالاستثمارات المحتملة في الشبكة، حسبما قال المتحدث باسم وزارة الطاقة أحمد سليمان. وأضاف أن خطط الحكومة تتضمن قيام مستثمرين من القطاع الخاص باستئجار محطات محولات وخطوط نقل للجهد العالي حتى يستردوا استثماراتهم.

ومن بين أكبر التحديات التي تواجه المستثمرين في سوريا أن الكهرباء كانت مدعومة بشكل كبير منذ فترة طويلة، ولم يكن المستهلكون في ظل حكم الأسد يدفعون إلا جزءا يسيرا من التكلفة الفعلية. ويقول سامر ضاحي الباحث في قطاع الكهرباء في المعهد اللبناني لدراسات السوق إن أيّ رفع للدعم سيكون تدريجيا مع وجود 90 في المئة من السوريين تحت خط الفقر.

ويتوقع رجل الأعمال السوري ضياء قدور، الذي يخطط لاستثمار 25 مليون دولار في الشبكة في شمال سوريا، أن يقدم أسعارا أقل بكثير من المستويات التي يدفعها المستهلكون المعتمدون حاليا على بدائل مثل المولدات. ومن خلال شركته المرخصة في تركيا (الشركة السورية – التركية القابضة)، قال قدور إن خطته الأولية تتمثل في تزويد ما يصل إلى 150 ألف منزل بالكهرباء في ريف حلب بالاعتماد على الكهرباء من الجارة تركيا.

ويبدي قدور تفاؤلا رغم التحديات، ويرجع هذا إلى خبرته في العمل بالشمال حيث تتمتع تركيا منذ فترة طويلة بنفوذ كبير كداعم رئيسي للمعارضة التي كانت مناهضة للأسد. وقال "أفضل ما نتمتع به هو أننا موجودون على الأرض منذ خمس سنوات."